أخبار الخليج
العدد (٩١٨٩) الأربعاء ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ ـــ ٢١ مايو ٢٠٠٣م

قوى العولمة ومؤسساتها

بقلم :
سميرة رجب *

من أهم معالم تطور النظام الاقتصادي العولمي هو إقامة العلاقة الجديدة بين الدولة والشركات، أي بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية، بما يضمن للشركات المتعددة الجنسيات الصلاحيات الكاملة في رسم السياسات المتعلقة بصياغة المستقبل على المستويات الوطنية، ويمكن أن نُعَرّف هذا التطور على أنه «عملية تحول الشركات الكبرى إلى مؤسسات تتحكم في التكنولوجيا والاقتصاد العالميين في شكل دول عالمية من دون مسؤوليات»، بما يضمن شكلاً من أشكال تسلط السلطة الاقتصادية العالمية على السيادة والسلطة الوطنيتين.

رافق هذا التطور الاقتصادي ظهور منظمات وهياكل دولية تعمل على بلورة هذا الواقع الجديد، وتنظم إجراءاته العملية بما يضمن تسلط النموذج الرأسمالي الغربي على العالم أجمع. ونورد هنا بشكل مختصر أهم المعلومات الخاصة بهذه المنظمات والهياكل الدولية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

أولاً : الشركات المتعددة الجنسيات:

وهي الشركات الكبرى التي تصعد بقوة من خلال عمليات الدمج والتمركز في مجالات الصناعة والخدمات المالية من أجل توحيد المجال العالمي، وعزل دور الدولة تدريجيا، في التنظيمين الاقتصادي والاجتماعي البسيطين أو المحليين.

١- تضمن هذه الشركات مكانة كونية مسيطرة على الموارد البيئية في العالم دون أية رقابة من طرف المواطنين .

٢- تطورت ظاهرة هذه الشركات في العقود الأخيرة من القرن الماضي بعمليات الدمج لتتحول مع بداية الألفية الثالثة إلى ٤٠,٠٠٠ شركة، لها ١٧٠,٠٠٠ فرع تهيمن بشدة في الاقتصاد العالمي.

٣- تتمركز ١٧٢ من أصل ٢٠٠ شركة من هذه الشركات التي تعد من أكبر الشركات المتعددة الجنسية في مجموعة محدودة من الدول هي (الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، المانيا، بريطانيا).

٤- كنموذج لحجم موارد هذه الشركات، فقد تزايدت مبيعات هذه الشركات في الفترة بين ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ (وهي فترة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي) من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٥٩٠٠ مليار دولار .

٥- هذه الشركات متفاوتة في استراتيجياتها وأحجامها وهياكلها المالية، ويتمركز ثلث رأسمالها في ١٠ شركات من أصل ٢٠٠ أكبر شركة متعددة الجنسيات.

٦- باستثناء الوجود المتواضع لكوريا الجنوبية والبرازيل والطموحات المتواصلة للصين، إلا أن هناك غيابا تاما لدول العالم الثالث في هذه المنظومة لأسباب متعددة، من أهمها تفكك المنظومة الاشتراكية في العالم، وإخضاع الاقتصادات العمومية مثل الكهرباء والغاز والمعادن والنقل والاتصالات وغيرها إلى الخصخصة، ومنها أيضاً إضعاف الحركات العمالية في العالم . ومن تلك الأسباب أيضا، تمركز عمليات الاندماج الاقتصادي والمالي العالمي في معظمه بين الاقطاب الثلاثة وهم (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، اليابان)، التي تطمح الى السيطرة على السوق العالمية في كل القطاعات.

٧- تحقق هذه الثلاثية تكاملاً متوازناً مما يجعلها مضطرة الى قبول السلطة المشتركة فيما بينها في ظل المنافسة والسوق الحرة، وتقبل عدم فرض إحداها السيطرة الشاملة مهما كانت قوتها. ويتوزع هذا التكامل المتوازن كالتالي: الولايات المتحدة تملك الهيمنة العسكرية، واليابان تملك الهيمنة على القطاعات التكنولوجية الحساسة، بينما تدل المؤشرات على أن المجموعة الأوروبية سوف تبقى القوة التجارية الأولى في العالم خلال العقدين القادمين.

ثانياً : صندوق النقد الدولي:

١- أدى تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي المتمثلة في خطط التقشف المالي وفتح الحدود وعمليات الخصخصة في أكثر من ٧٠ دولة مدينة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية إلى فقد هذه الدول سيادتها الاقتصادية والرقابية والضريبية والمالية، أي أنها أصبحت تحت وصايتين اقتصادية وسياسية دوليتين بإشراف صندوق النقد.

٢- بالتنسيق مع المصالح القوية لناديي باريس ولندن ومجموعة السبع يعمل صندوق النقد مع البنك الدولي على تطبيق برامج إعادة هيكلة الاقتصادات المختلفة لعولمة السياسات الاقتصادية الكلية تحت رقابتهما المباشرة، علماً بأن إعادة الهيكلة هذه أدت في أغلبها إلى تقليص المداخيل الحقيقية، ودعم نظام التصدير المعتمد على اليد العاملة الرخيصة، مما كان سبباً مباشراً في عولمة ظاهرة الفقر . ويدعى هذا النظام باسم (استعمار السوق) القائم على تطويع وإخضاع الشعوب والحكومات لتفاعلات السوق المجحفة التي تدل عليها الأرقام التالية:

أ- ٦ مليارات نسمة - تعداد العالم في نهاية القرن الماضي.

ب - ٥ مليارات نسمة - من تعداد العالم يعيشون في الدول الفقيرة .

ج- ١٥٪ أي (٩٠ مليون نسمة) من تعداد العالم يحصلون على ٨٠٪ من الدخل العالمي.

د- ٥٦٪ أي (٣٣٦ مليون نسمة) من تعداد العالم يعيشون في دول فقيرة جداً .

هـ- ٣ مليارات نسمة من تعداد العالم يحصلون على ٥,٤٪ من الدخل الإجمالي للعالم (أي أقل من الدخل القومي لفرنسا) .

و- ٤٥٠ مليون نسمة في افريقيا يحصلون على ١٪ من الدخل الإجمالي العالمي (أي ما يعادل دخل ولاية تكساس) .

ثالثاً : منظمة التجارة العالمية : تشكل هذه المنظمة سلطة مدنية من إنتاج الدول الصناعية الكبرى بهدف عولمة وتطبيق أيديولوجيا واضحة على جميع دول العالم تتلخص في اعتبار «حرية التجارة كمقياس يعلو فوق كل الاعتبارات الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية».

١- تضم المنظمة ١٢٣ دولة موقعة على البيان الختامي في اجتماع مراكش في أبريل ١٩٩٤ (البيان الختامي مكون من ٢٤ ألف صفحة من الالتزامات الخاصة بالدخول إلى السوق)، وهو يعد بيانا مؤسسا للآليات الهائلة التي تشتغل على المستوى العالمي، بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإنتاج اقتصاد السوق، المتمثل في تسلط النموذج الرأسمالي الغربي على العالم أجمع.

٢- تعمل المنظمة، بموجب اتفاقية مراكش، على إنجاز برنامج طويل في اتجاه تحرير التجارة الدولية، ويتضمن بشكل خاص «قواعد المنافسة، وتحرير الصفقات العامة والاستثمار من خلال تفكيك المؤسسات الوطنية القائمة على أساس القطاع» مثال ذلك قرار المنظمة في فبراير ١٩٩٧ بفتح قطاع الاتصالات للمنافسة، والتنافس على الصفقات العامة التي غالباً ما تمثل ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من الدخل القومي.

٣- تتوافر هذه المؤسسة على ترسانة من القواعد والعقوبات المُنَظمة للأولويات الإلزامية للتحكم فَي السياسات الوطنية ولا سيما في الدول الصغيرة والضعيفة المجبرة على التكيّف مع هذه القواعد والتخلص من أي إجراء حمائي لاقتصادياتها الوطنية.

رابعاً: المنظمات غير الحكومية وتتمثل هذه المنظمات فيما يزيد على ١٠٠٠ منظمة غير حكومية على مستوى المجموعة الأوروبية فقط، موجهة أنشطتها «إلى» دول العالم الثالث . أدت كثافة هذه المنظمات الى الدفع باتجاه تحولات ذات أبعاد عالمية مما يعطيها قوة مؤثرة على المستوى الكوني في ترسيخ وعولمة ثقافات معينة حول الكثير من القضايا الإنسانية ولاسيما قضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، وفي مجملها تكاد أن تكون منظمات تدعو الى حق يراد به باطل بالنسبة الى العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية مع دول العالم الثالث التي هي اليوم مركّزة بشكل مفتعل وبقوة على الدول العربية بشكل خاص.

sameera@binrajab.com

* من دراسة بعنوان «قوى ومؤسسات العولمة، التجليات والاستجابة العربية» للدكتور جمال عمار-الأستاذ في جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية - منشورات مجلة شئون الأوسط العدد ٢٠٠٢/١٠٧.